

15

دورة الخليفة الراشد علي بن الخطاب العلمية

في الفترة من الأربعاء ٤/١/١٤٣٨هـ إلى الثلاثاء ١٠/١/١٤٣٨هـ

الموافق ٥/١٠/٢٠١٦م إلى ١١/١٠/٢٠١٦م

في مسجد صباح الكندي

في ضاحية صباح السالم قطعة (١)

الفتوى الحموية الكبرى

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني رَحِمَهُ اللهُ

(٦٦١ هـ - ٧٢٨ هـ)

دورة الخليفة الرشيد علي بن ابي طالب عليه السلام العالمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ للعلم وأهله فضائل لا تُحصى، ومناقب لا تُستقصى، كيف لا؟! وهو الدليل الموصول إلى الله ﷻ وإلى رسوله ﷺ، والمرشد إلى معرفة الأحكام التي فرضها الله تعالى، فلو لا العلم: لَمَا عَلِمَ شيءٌ مما يجب اعتقاده في رب العالمين، وبقية أركان الإيمان، ولَمَا عَلِمَ شيءٌ من الواجبات، والمحظورات، والمندوبات، والمكروهات، والمباحات.

ومن فضائل العلم وأهله: قول الله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨].

استشهد سبحانه بأولي العلم على أجل مشهودٍ عليه، وهو توحيده، وقرن شهادتهم بشهادته - جل شأنه - وشهادة ملائكته، وفي ضمن ذلك تزكيتهم وتعديلهم؛ فإنه سبحانه لا يستشهد من خلقه إلا العُدول، ولذا جاء في الحديث عن سيد البشر ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ؛ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ»^(١).

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٠٥)، وصححه الشيخ الألباني في تخريجه ل(مشكاة المصابيح) (١/٢٥٣ ح/٢٤٨).

وَجَعَلَ سَبْحَانَهُ شَهَادَتَهُمْ حِجَّةً عَلَى الْمُتَكَبِّرِينَ.

ونفى سبحانه التسوية بين أهل العلم وغيرهم في قوله: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يِعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ ﴾ [الزمر: ٩]، كما نفى التسوية بين أهل الجنة وأهل النار في قوله: ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ [الحشر: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ [الرعد: ١٩].

فما ثم إلا عالمٌ أو أعمى، وقد وصف سبحانه في كتابه أهل الجهل بأنهم صُمُّ بكم عُمي.

وفي «الصحيحين» عن معاوية رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا: يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»^(١).

وهذا يدل بمفهومه على أن مَنْ لم يُفَقِّهُهُ في الدين: لم يُرِدْ بِهِ خَيْرًا، والمراد بالفقه: العلم المستلزم للعمل.

وفي «الصحيحين» عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال لعليّ رضي الله عنه: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا: خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(٢).

وهذا يدل على فضل العلم والتعليم، وشرف منزلة أهله. وإنما خصَّ حُمْرَ النعم لأنها خيارها وأشرفها عند أهلها، فما الظن بمن يهتدي به كل يوم طوائف من الناس!

(١) رواه البخاري (ح/ ٧١)، ومسلم (ح/ ١٠٣٧).

(٢) رواه البخاري في مواضع (ح/ ٢٩٤٢، ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم (ح/ ٢٤٠٦).

وفي «صحيح مسلم»^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى: كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ: كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً».

فأخبر صلى الله عليه وسلم أَنَّ الْمَتَسَبِّبَ إِلَى الْهُدَى بِدَعْوَتِهِ: لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ اهْتَدَوْا بِهِ، وَأَنَّ الْمَتَسَبِّبَ بِدَعْوَتِهِ إِلَى الضَّلَالَةِ: عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ مِثْلُ أَوْزَارِ مَنْ ضَلُّوا بِهِ، فَنَزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ التَّامِّ، وَهَذِهِ قَاعِدَةُ الشَّرِيعَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

وقال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -: (الناسُ مُحتاجون إلى العلم أكثر من احتياجهم إلى الطعام والشراب؛ لأن الطعام والشراب يُحتاج إليه في اليوم مرةً أو مرتين، والعلم يُحتاج إليه بعدد الأنفاس)^(٢).

هذا، وسُئِلَ ووسائل نشر العلم كثيرةٌ ولله الحمد، ومن أنجعها وأكثرها نفعاً: الدورات العلمية التي تُقام في هذا البلد المبارك، ومن أشهر هذه الدورات العلمية: **دعوة الخليفة الرشيد علي بن الخطاب العلميين**، التي تُقام في مسجد صالح الكندري.

وقد غدَّت هذه الدورة - ولله الحمد - من أشهر منابر العلم في هذه البلاد، ووجهة كثيرٍ من طلاب العلم في عدد من البلاد، وتميزت هذه الدورة باستمرارها ودقَّة اختيارها للمواد المدروسة وللسادة المشايخ الفضلاء الذين ينهلُ طلابُ العلم من علمهم.

(١) (ح/٢٦٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/١٤٦).

وتأتي هذه الدورة التي تحمل رقم (١٥) في هذه السلسلة المباركة، وسيسعدُ طلابُ العلم في هذه الدورة بالتَّلمذ على شيخين جليلين طالما أضاءا منابرَ العلم بدروسهما ومحاضراتهما وتوجيهاتهما، وهما: شيخنا العلامة الدكتور صالح بن سعد السحيمي، شيخُ هذه الدورة وربَّان سفيتها، وشيخنا الدكتور سليمان بن سليم الله الرحيلي، حفظَ الله شيخنا الكريمين، وأجزَلَ لهما المثوبة والأجر.

وهذه فرصة ثمينةٌ لطلاب العلم الشرعي ينبغي استغلالُها، وشكر الله القائمين على هذه الدورة، وجزاهم عن الجميع خير الجزاء، ووفقنا وإياهم لكل ما يحبه ويرضاه.

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

الدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إمام وخطيب بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

الفتوى الحموية الكبرى

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم

ابن تیمیة الحرانی رَحْمَةُ اللَّهِ

(٥٦٦١هـ - ٥٧٢٨هـ)

دورة الخليفة الراشد علي بن الخطاب العامية

..... اسم الشيخ:

..... مكان الدرس:

..... اسم الطالب:

..... رقم الهاتف:

المجلس	اليوم والتاريخ	بداية الدرس	نهاية الدرس
الأول			
الثاني			
الثالث			
الرابع			
الخامس			
السادس			
الثامن			
التاسع			
العاشر			

فأجاب عن ذلك **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** :

الحمد لله رب العالمين؛ قولنا فيها ما قاله الله تعالى ورسوله **ﷺ** والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان **ﷺ**، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم. وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره؛ فإن الله **ﷻ** بعث محمداً **ﷺ** بالهدى ودين الحق؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً، وأمره أن يقول:

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف: ١٠٨].

فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردُّوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته - محال مع هذا وغيره - أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً أو مشتبهاً، فلم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه. فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحكموا هذا الباب اعتقاداً وقولاً؟!!

ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة،
وقال: «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك» .

وقال فيما صح عنه أيضاً: «ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل
أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم» .

وقال أبو ذر رضي الله عنه: (لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في
السماء، إلا ذكر لنا منه علماً).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء
الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من
حفظه، ونسيه من نسيه) رواه البخاري.

ثم الكلام عنهم في هذا الباب أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى أو أضعافها، يعرف ذلك من طلبه وتتبعه.

ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف؛ بل ولا عرف الله ﷻ ورسوله ﷺ والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

فإن هؤلاء المبتدعة، الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف؛ إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف إنما هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: 78]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها: نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كَذَّبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك: اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر - وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى - بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها طريقة السلف - وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف - وهي التي يسمونها طريقة الخلف - فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بَيِّنَات، وهي شبهات، والسمع حرَّفوا فيه الكلم عن مواضعه.

(لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طُرُفي بين تلك المعالم
 فلم أرَ إلا واضعاً كف حائرٍ على ذقنٍ أو قارعاً سن نادم)
 وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به، أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم؛
 كقول بعض رؤسائهم:

ونهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
 وأرواحنا في وحشة من جسوننا وغاية دنيانا أذى ووبال
 ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي غليلاً، ولا
 تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ
 عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ
 في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾
 [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي) اهـ.

ويقول الآخر منهم: (لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمي) اهـ.

ويقول الآخر منهم: (أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام).

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حُقِّقَ عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر؛ كيف يكون هؤلاء المحجوبون المسبقون المنقوصون المفضولون الحيارى المتهوِّكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى، ومصابيح الدجى.

وعلم أن الضلال والتهوُّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً ﷺ من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، وبشهادة الأمة على ذلك، وبدلالات كثيرة، وليس غرضي واحداً معيناً، وإنما أصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء.

وإذا كان كذلك: فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان ﷺ ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو: إما نص، وإما ظاهر: في أن الله ﷻ هو العلي الأعلى وهو فوق كل شيء، وهو عالٍ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وقوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ (١٦) **أَمْ** **أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا** ﴿ [الملك: ١٦-١٧]، ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿يُدِيرُ الْأُمُورَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، في ستة مواضع^(١)، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿مُنزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يُحصى إلا بكلفة.

(١) [الأعراف: ٥٤]، [يونس: ٣]، [الرعد: ٢]، [الفرقان: ٥٩]، [السجدة: ٤]، [الحديد: ٤].

وقوله في حديث قبض الروح: «حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله تعالى».

وقول عبد الله بن رواحة الذي أنشده للنبي ﷺ وأقره عليه:

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

وقول أمية بن أبي الصلت الثقفى الذي أنشد للنبي ﷺ هو وغيره من شعره فاستحسنه، وقال: «آمن شعره وكفر قلبه»:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيرا

بالبناء الأعلى الذي سبق النا س وسوى فوق السماء سريرا

شرجعا ما يناله بصر العا ين ترى دونه الملائك صورا

وقوله في الحديث الذي في السنن: «إن الله حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً» أي: خالية، وقوله: «يمد يديه إلى السماء: يا رب يا رب...»، إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله، مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية، التي تورث علماً يقيناً من أبلغ العلوم الضرورية: أن الرسول ﷺ المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين أن الله سبحانه على العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام؛ إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته.

ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جُمع لبلغ مئين أو ألفاً.

ثم ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا عن أئمة الدين - الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف - حرف واحد يخالف ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً.

ولم يقل أحد منهم قط: إن الله ليس في السماء، ولا إنه ليس على العرش،
ولا إنه بذاته في كل مكان، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا إنه
لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا إنه لا تجوز الإشارة
الحسية إليه بالأصابع، ونحوها؛ بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبد الله
أن النبي ﷺ لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظم مجمع حضره
رسول الله ﷺ جعل يقول: «**ألا هل بلغت؟**» فيقولون: نعم. فيرفع إصبعه إلى
السماء وينكبها إليهم ويقول: «**اللهم اشهد**» غير مرة، وأمثال ذلك كثيرة.

فإن كان الحق ما يقوله هؤلاء السالبون، النافون للصفات الثابتة في الكتاب والسنة؛ من هذه العبارات ونحوها؛ دون ما يفهم من الكتاب والسنة إما نصاً وإما ظاهراً، فكيف يجوز على الله تعالى، ثم على رسوله ﷺ، ثم على خير الأمة أنهم يتكلمون دائماً بما هو إما نص وإما ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحدون به قط، ولا يدلُّون عليه لا نصاً ولا ظاهراً، حتى يجيء أنباط الفرس والروم وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة، يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف، أو كل فاضل أن يعتقدها.

لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أُحِيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدي لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين.

فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء: إنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله ﷻ وما يستحقه من الصفات نفيًا وإثباتًا، لا من الكتاب ولا من السنة، ولا من طريق سلف الأمة.

ولكن انظروا أنتم؛ فما وجدتموه مستحقًا له من الصفات فصفوه به - سواء كان موجوداً في الكتاب والسنة أو لم يكن - وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم، فلا تصفوه به!

ثم هم ههنا فريقان: أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه.

ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه - وما نفاه قياس عقولكم - الذي أنتم فيه مختلفون ومضطربون اختلافاً أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض - فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تَعَبَّدْتُكُمْ به، وما كان مذكوراً في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم - على طريقة أكثرهم - فاعلموا أنني أمتحنكم بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه؛ لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، أو أن تسكتوا عنه، مفوضين علمه إلى الله مع نفي دلالة على شيء من الصفات، هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين.

وهذا الكلام قد رأيتَه صرَّحَ بمعناه طائفة منهم، وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه، ومضمونه: أن كتاب الله لا يهتدى به في معرفة الله، وأن الرسول ﷺ معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله، وأن الناس عند التنازع لا يرُدُّون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول؛ بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء كالبراهمة والفلاسفة - وهم المشركون - والمجوس وبعض الصابئين.

وإن كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة، ولا يرتفع الخلاف به؛ إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم، وقد أمروا أن يكفروا بهم، وما أشبه حال هؤلاء المتكلمين بقوله ﷺ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿﴾ [النساء: ٦٠ - ٦٢].

فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول - والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته - أعرضوا عن ذلك وهم يقولون: إنا قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريق التي سلكتها، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية.

ثم عامة هذه الشبهات التي يسمونها دلائل إنما تقلدوا أكثرها عن طاغوت من طواغيت المشركين أو الصابئين، أو بعض ورثتهم الذين أمروا أن يكفروا بهم، مثل فلان وفلان، أو عمن قال كقولهم؛ لتشابه قلوبهم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ولازم هذه المقالة: أن لا يكون الكتاب هدىً للناس، ولا بياناً ولا شفاءً لما في الصدور ولا نوراً، ولا مرداً عند التنازع؛ لأننا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون إنه الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصاً ولا ظاهراً، وإنما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دَلَّ الخلق على أن الله ليس على العرش، ولا فوق السموات، ونحو ذلك بقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، لقد أبعد النُّجعة وهو إما مُلغز، وإما مُدلس، لم يخاطبهم بلسان عربي مبين. ولازم هذه المقالة أن يكون تَرَكُّ الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم؛ لأن مردهم قبل الرسالة وبعدها واحد؛ وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالة.

يا سبحان الله! كيف لم يقل الرسول ﷺ يوماً من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا؛ فإنه الحق، وما خالفه ظاهراً فلا تعتقدوا ظاهره، وانظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه.

ثم رسول الله ﷺ قد أخبر بأن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، فقد علم ما سيكون، ثم قال: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله». وروي عنه ﷺ أنه قال في صفة الفرقة الناجية: «هو من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

وكان الجعد بن درهم هذا - فيما قيل - من أهل حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة - بقايا أهل دين النمرود والكنعانيين الذين صنّف بعض المتأخرين في سحرهم - والنمرود هو: ملك الصابئة الكذابين المشركين، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك القبط النصارى، والنجاشي ملك الحبشة النصارى، فهو اسم جنس لا اسم علم.

كانت الصابئة - إلا قليلاً منهم - إذ ذاك على الشرك وعلمائهم هم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركاً؛ بل مؤمناً بالله واليوم الآخر، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِئِينَ مَن ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِئِينَ مَن ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

لكن كثيراً منهم، أو أكثرهم، كانوا كفاراً أو مشركين؛ كما أن كثيراً من اليهود والنصارى بدّلوا وحرّفوا، وصاروا كفاراً أو مشركين، فأولئك الصابئون - الذين كانوا إذ ذاك - كفاراً أو مشركين وكانوا يعبدون الكواكب، وبينون لها الهياكل. ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية، أو إضافية، أو مركبة منهما، وهم الذين بُعثَ إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ إليهم؛ فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة.

وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حرّان، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم أيضاً - فيما ذكره الإمام أحمد وغيره - لَمَّا ناظر السَّمِئَةَ بعض فلاسفة الهند - وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات - فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالون إما من الصابئين وإما من المشركين.

ثم لما عُرِّبَت الكتب الرومية واليونانية في حدود المائة الثانية زاد البلاء؛ مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداءً من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم.

ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته، وكلام الأئمة، مثل: مالك، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبشر الحافي، وغيرهم، في هؤلاء كثير في ذمهم وتضليلهم.

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس - مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات» وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق غير هؤلاء؛ مثل: أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه؛ وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً ولهم كلام حسن في أشياء. فإنما بيَّنتُ أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنّفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنّف كتاباً سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أفتدُّ بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين، الذين اتصلت إليهم من جهته وجهة غيره.

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة، لا يمكن أن نذكر ههنا إلا قليلاً منه؛ مثل: كتاب «السنن» للإلكائي، و«الإبانة» لابن بطة، و«السنة» لأبي ذر الهروي، و«الأصول» لأبي عمرو الطلمنكي، وكلام أبي عمر بن عبد البر، و«الأسماء والصفات» للبيهقي، وقبل ذلك «السنة» للطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي أحمد العسال الأصبهانيين.

وقبل ذلك «السنة» للخلال، وكتاب عبد الرحمن بن أبي حاتم، و«التوحيد» لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريج، و«الرد على الجهمية» لجماعة، مثل: البخاري، وشيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي.

وقبل ذلك «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» لأبي بكر بن الأثرم، و«السنة» لحنبل، ولحرب الكرمانى، وللمرؤوذى، ولأبى داود السجستانى، ولابن أبى شيبه، و«السنة» لأبى بكر بن أبى عاصم، وكتاب «خلق أفعال العباد» لأبى عبد الله البخارى، و«كتاب الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمى، وغيرهم. وكلام أبى العباس عبد العزيز المكى صاحب «الحيدة» فى الرد على الجهمية، وكلام نعيم بن حماد الخزاعى، وكلام غيرهم، وكلام الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى النيسابورى، وأمثالهم.

وقبل هؤلاء عبد الله بن المبارك، وأمثاله، وأشياء كثيرة.

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية ما لا يتسع هذا الموضوع لذكره.

وأنا أعلم أن المتكلمين النفاة لهم شبهات موجودة، ولكن لا يمكن ذكرها فى الفتوى، فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكره من الشبه؛ فإنه يسير.

فصل

ثم القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يوصف الله بما وُصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه به السابقون الأولون لا يُتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد رضي الله عنه: (لا يوصف الله إلا بما وُصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يُتجاوز القرآن والحديث).

ومذهب السلف: أنهم يصفون الله بما وُصف به نفسه وبما وُصف به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وُصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لُغْزٌ ولا أحاجي؛ بل معناه يُعرَف من حيث يُعرَف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في بيان العلم، وأنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد.

وهو سبحانه - مع ذلك - ليس كمثله شيء؛ لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً، فإنَّ الله منزَّهٌ عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المُحدَث إلى مُحدَثٍ ولو جوب وجوده بنفسه سُبْحَانَ اللَّهِ.

ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ؛ فيعطلوا أسماءه الحسنی وصفاته العلیا، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويُلحدوا في أسماء الله وصفاته.

فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم بعينه تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله تعالى ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها كما يلزم من سائر الأجسام، وصار هذا مثل قول الممثل: إذا كان للعالم صانع، فإمّا أن يكون جوهرًا، أو عرضًا، وكلاهما محال؛ إذ لا يعقل موجود إلا هذان، وقوله: إذا كان مستويًا على العرش، فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفلك؛ إذ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا، فإن كليهما مثل وكليهما عطل حقيقة ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل كل مسمى للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين.

ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة - من المتأولين لهذا الباب - في أمر مريج، فإن من يُنكر الرؤية، يزعم أن العقل يحيلها، وأنه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علماً وقدرةً، وأن يكون كلامه غير مخلوق، ونحو ذلك، يقول: إن العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل؛ بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد، والأكل والشرب الحقيقي في الجنة يزعم: أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن زعم أن الله ليس فوق العرش يزعم: أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أنّ العقل جَوَّزَ أو أوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله.

والرابع: أن العقل الصحيح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن دَرْكِ تفصيله، وإنما يعلمه مجملاً، إلى غير ذلك من الوجوه، على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية.

وإذا كان هكذا، فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه. ومن المعلوم للمؤمنين أن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً، وأنه بيّن للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر.

والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن: الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث، كما جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقال تعالى: ﴿مَا خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً﴾ [لقمان: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧].

فأهل التخيل: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه؛ فإنهم يقولون: إن ما ذكَّره الرسول ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخيل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه يبيِّن به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح به الحقائق.

ثم هم على قسمين:

منهم من يقول: إن الرسول ﷺ لم يَعْلَم الحقائق على ما هي عليه. ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية من عَلمَها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم أولياء من عَلمَها، ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية: باطنية الشيعة وباطنية الصوفية.

وأما أهل التأويل: فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول ﷺ أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يُبيّن لهم تلك المعاني، ولا دلّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم إتياب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة الجهمية، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك.

والذين قَصَدْنَا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء؛ إذ كان نفور الناس عن الأولين مشهوراً، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم - في الحقيقة - لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا، لكن أولئك الملاحدة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ جاء بمعاد الأبدان، وقد علمنا فساد الشبه المانعة منه.

وأيضاً: فقد عَلِمَ أَنَّهُ ﷺ قد ذَمَّ أهل الكتاب على ما حرفوه وبدلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما بُدِّلَ وحُرِّفَ لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات ضحك تعجباً منهم وتصديقاً لهم؟ ولم يعبهم قط بما تعيب النفاة لأهل الإثبات، مثل: لفظ التجسيم والتشبيه ونحو ذلك؛ بل عابهم بقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولهم: إنه استراح لَمَا خلق السموات والأرض، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن. فإذا جاز أن تُتَأَوَّلَ الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه باطل فالأول أولى بالبطلان .

وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف. يقولون: إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك.

وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول ﷺ تكلم بها ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه.

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فإنه وقف كثير من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وهو وقف صحيح لكن لم يُفَرِّقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك.

فإن لفظ التأويل يراد به ثلاث معانٍ:

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك.

فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء؛ وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً مخالفاً لدلولها لا يعلمه إلا الله تعالى، أو يعلمه المتأولون.

ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها فظاهرها، مراد. مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.

والمعنى الثاني: أن التأويل هو تفسير الكلام ، سواء وافق ظاهره أو لم يوافق، وهذا هو معنى التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، كما نُقِلَ ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق، وابن قتيبة وغيرهم. وكلا القولين حق باعتبار، كما قد بسطناه في مواضع أُخر، ولهذا نُقِلَ عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا وهذا، وكلاهما حق.

والمعنى الثالث: أن التأويل: هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة - من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك - هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن.

كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿يَتَأْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ ذُنُوبُهُمْ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا مِنَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله.

فتأويل الصفات: هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف - كمالك وغيره - : (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)؛ فالاستواء معلوم يُعلم معناه ويُفسر ويُترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأمّا كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكره عبد الرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال: (تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله سبحانه، فمن ادعى علمه فهو كاذب).

وهذا كما قال تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر».

وكذلك علم وقت الساعة ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، فأمر بتدبر القرآن كله، لا بتدبر بعضه.

والمقصود هنا التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلالة في باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ، وأن من جعل الرسول ﷺ غير عالم بمعاني القرآن الذي أنزل إليه، ولا جبريل، جعله غير عالم بالسمعيات ولم يجعل القرآن هدياً ولا بياناً للناس.

ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول ﷺ وأمته في باب معرفة الله ﷻ لا علوماً عقليةً ولا سمعيةً، وهم قد شاركوا في هذا الملاحظة من وجوه كثيرة متعددة، وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول ﷺ، وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة، وسائر الملاحدة.

ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم بحسب ما يحتمله هذا الموضوع ما يُعلم به مذهبهم.

روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: (كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله - تعالى ذكره - فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته).

فقد حكى الأوزاعي - وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين، الذين هم: مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش، وبصفاته السمعية.

وروى أبو بكر الخلال في كتاب «السنة» عن الأوزاعي قال: (سُئِلَ مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا: أمرُّوها كما جاءت).

وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال: (سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات، فقالوا: أمرؤها كما جاءت). وفي رواية: فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف).

فقولهم رضي الله عنه: (أمروها كما جاءت) رد على المعطلة، وقولهم: (بلا كيف) رد على الممثلة. والزهري ومكحول: هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور أمر جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته؛ ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك. ومن طبقتهم: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة وأمثالهما.

وروى أبو القاسم الأزجي بإسناده عن مطرف بن عبد الله قال: (سمعت مالك بن أنس إذا ذكّرَ عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز **رَحِمَهُ اللهُ**: سَنَّ رسول الله **ﷺ** وولاية الأمر بعده سُنَنًا، الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوةٌ على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تعالى تغييرها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى وأضلّاه جهنم وساءت مصيراً).

وروى الخلال بإسنادٍ - كُلُّهُم أئمة ثقات - عن سفيان بن عيينة قال: (سُئِلَ ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلىنا التصديق).

وهذا الكلام مروى عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه.

منها: ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي عن يحيى بن يحيى قال: (كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرُّحْضَاءُ ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً؛ فأمر به أن يُخرج).

فقول ربيعة ابن أبي عبد الرحمن ومالك: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب) موافق لقول الباقرين: (أمرؤها كما جاءت بلا كيف)، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، فوالله ما دلَّهم على عظم ما وصف الله به نفسه، وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقى في روعهم، وخلق على معرفة قلوبهم، فما وصف الله من نفسه، وسماه على لسان رسوله ﷺ سميناه كما سماه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه - لا هذا ولا هذا - لا نوجد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف.

اعلم - رحمك الله - أن العصمة في الدين أن تنتهي في الدين إلى حيث انتهى بك ولا تتجاوز ما حُدَّ لك، فإن من قوام الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر، فما بُسِطَ عليه المعرفة وسكنت إليه الأفتدة، وُدِّكِرَ أصله في الكتاب والسنة، وتوارث علمه الأمة؛ فلا تخافَنَّ في ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عيباً، ولا تَكَلَّفَنَّ لما وُصِفَ لك من ذلك قدراً.

وما أنكرته نفسك، ولم تجد ذكره في كتاب ربك، ولا في الحديث عن نبيك ﷺ - من ذكر صفة ربك - فلا تتكَلَّفَنَّ علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه، فإنَّ تَكَلُّفَكَ معرفة ما لم يصف من نفسه كإنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحده الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أعظم تكَلُّفُ ما وصف الواصفون مما لم يصف منها.

فقد - والله - عَزَّ المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يُعرف،
وينكرون المنكر ويإنكارهم يُنكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في
كتابه، وما يبلغهم مثله عن نبيه، فما مَرَضَ من ذِكْرِ هذا وتسميته قلب مسلم،
ولا تَكَلَّفَ صفة قدره ولا تسمية غيره من الرب مؤمن.

وما ذُكِرَ عن الرسول ﷺ أنه سماه من صفة ربه، فهو بمنزلة ما سَمَى ووصف
الربُّ تعالى من نفسه.

والراسخون في العلم - الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما
وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها - لا ينكرون صفة ما سَمَى منها
جهداً، ولا يتكَلَّفون وصفه بما لم يسمَّ تعمقاً؛ لأن الحق ترك ما ترك وتسمية
ما سَمَى، ومن يتبع ﴿عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّاهُ مَا تَوَلَّى وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ
مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وَهَبَ الله لنا ولكم حكماً، وألحقنا بالصالحين) اهـ.

وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام؛ فتدبره، وانظر كيف أثبت الصفات ونفى علم الكيفية - موافقةً لغيره من الأئمة - وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزم من إثباتها كذا وكذا كما تقوله الجهمية: أنه يلزم أن يكون جسماً أو عرضاً فيكون محدثاً.

وفي كتاب «الفقه الأكبر» المشهور عند أصحاب أبي حنيفة، الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي قال: (سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر، فقال: لا تُكْفِرَنَّ أحداً بذنوب، ولا تَنْفِ أحداً به من الإيمان، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا تتبرأ من أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا توالي أحداً دون أحد، وأن تَرُدَّ أمر عثمان وعلي إلى الله ﷻ).

قال أبو حنيفة: (الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم؛ ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خيرٌ له من أن يجمع العلم الكثير).

قال أبو مطيع قلت: (أخبرني عن أفضل الفقه؟ قال: تَعَلَّم الرجل الإيمان، والشرائع، والسنن، والحدود، واختلاف الأئمة). وذكر مسائل الإيمان ثم ذكر مسائل القدر والرد على القدرية بكلام حسن ليس هذا موضعه.

ثم قال: (قلت: فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيتبعه على ذلك أناس، فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم، وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فريضة واجبة؟ قال: كذلك؛ ولكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال الحرام).

قال: وذكر الكلام في قتال الخوارج والبغاة. إلى أن قال: (قال أبو حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟: فقد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سموات.

قلت: فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفل). - وفي لفظ -: (سألت أبا حنيفة عن قول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ قال: قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سموات، قال: فإنه يقول على العرش استوى ولكن لا يدري العرش في الأرض أو في السماء؟ قال: إذا أنكر أنه في السماء، فقد كفر).

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه أنه كَفَرَ الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؛ فكيف يكون النافي الجاحد الذي يقول: ليس في السماء، أو ليس في الأرض ولا في السماء؟ واحتج على كفره بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: وعرشه فوق سبع سموات.

وروى هذا اللفظ بالإسناد عنه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتاب «الفاروق». وروى هو أيضاً وابن أبي حاتم: أن هشام بن عبيد الله الرازي - صاحب محمد بن الحسن، قاضي الري - حبس رجلاً في التجهم، فتاب، فجيء به إلى هشام ليُطْلَقَهُ، فقال: الحمد لله على التوبة، فامتحنه هشام، فقال: أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه. فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب.

وروى أيضاً عن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال: (إن الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديءٌ ضليلٌ، وهالكٌ مرتابٌ، يمزج الله بخلقه، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان).

وروى أيضاً عن ابن المديني لما سُئِلَ: ما قول أهل الجماعة؟ قال: (يؤمنون بالرؤية والكلام، وأن الله فوق السموات على العرش استوى)، فسُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فقال: (اقرأ ما قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]).

وروى أيضاً عن أبي عيسى الترمذي قال: (هو على العرش كما وصف في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان).

وروى عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فقال: (تفسيره كما تقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان؛ من قال غير هذا فعليه لعنة الله).

وروى أبو القاسم اللالكائي - صاحب أبي حامد الإسفراييني - في «أصول السنة» بإسناده عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - قال: (اتفق الفقهاء كلهم - من المشرق إلى المغرب - على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ: من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك، فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم، فقد فارق الجماعة؛ فإنه قد وصفه بصفة لا شيء).

ومحمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء. وقد حكى على هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمر السلبية غالباً، أو دائماً.

وقوله: (من غير تفسير) أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات.

وروى البيهقي وغيره بأسانيد صحيحة عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: هذه الأحاديث التي يقول فيها: «ضحك ربنا من قنوط عباده وقُربِ غَيْرِهِ»، «وأن جهنم لا تمتلى حتى يضع ربك قدمه فيها»، «والكرسي موضع القدمين»، وهذه الأحاديث في الرواية هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أننا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحداً يفسرها) اهـ.

أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها؛ أي: تفسير الجهمية.

وروى ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» عن سعيد بن عامر الضُّبَعِيّ - إمام أهل البصرة علماً وديناً، من شيوخ الإمام أحمد - أنه ذكر عنده الجهمية، فقال: (هم شرُّ قوماً من اليهود والنصارى، وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش استوى، وقالوا هم: ليس عليه شيء).

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة - إمام الأئمة - : (من لم يقل: إن الله فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه وجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ثم أُلقي على مزبلة، لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل القبلة، ولا أهل الذمة)، ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح.

وروى عبد الله بن الإمام أحمد عن عباد بن العوام الواسطي - إمام أهل واسط من طبقة شيوخ الشافعي، وأحمد - قال: (كلمت بشراً المريسي وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء).

وعن عبد الرحمن بن مهدي - الإمام المشهور - أنه قال: (ليس في أصحاب الأهواء شرٌّ من أصحاب جهنم، يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى - والله - أن لا يُنكحوا، ولا يُوارثوا).

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: (أصحاب جهنم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وإن الله ليس على العرش، أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قُتلوا).

وعن الأصمعي قال: (قدمت امرأة جهم، فنزلت الدباغين، فقال رجل عندها: الله على عرشه، فقالت: محدود على محدود؟ فقال الأصمعي: كافرة بهذه المقالة).

وعن عاصم بن علي بن عاصم - شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما - قال: (ناظرت جهمياً، فتبين من كلامه أنه لا يؤمن بأنَّ في السماء رباً).

وروى الإمام أحمد بن حنبل الشيباني قال: ثنا سريج بن النعمان، قال: سمعت عبد الله بن نافع الصائغ، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: (الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو من علمه مكان).

وقال الشافعي: (خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه حقُّ قضاءه الله في سمائه وجمع عليه قلوب عباده).

وفي الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (كانت زينب تفتخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول: (زوجكنَّ أهاليكنَّ، وزوجني الله من فوق سبع سموات)، وهذا مثل قول الشافعي.

وقصة أبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - مشهورة في استنابته لبشر المريسي حتى هرب منه لما أنكر الصفات وأظهر قول جهم. قد ذكرها ابن أبي حاتم وغيره. وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين - الإمام المشهور من أئمة المالكية - في كتابه الذي صنفه في «أصول السنة» قال فيه: باب الإيمان بالعرش، قال: (ومن قول أهل السنة: إن الله عز وجل خلق العرش، واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ الآية [الحديد: ٤]، فسبحان من بَعُدَ وَقُرِبَ بعلمه، فسمع النجوى).

وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ، قَلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ: «فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ».

قال محمد: العماء: السحاب الكثيف المُطْبِق - فيما ذكره الخليل - وذكر آثاراً أُخَرَ، ثم قال: (باب الإيمان بالكرسي).

قال أبو عبدالله محمد بن عبد الله: (ومن قول أهل السنة: أن الكرسي بين يدي العرش، وأنه موضع القدمين). ثم ذكر حديث أنس الذي فيه التجلي يوم الجمعة في الآخرة، وفيه: «فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَبَطَ مِنْ عَلَيْنِ عَلَى كَرْسِيِّهِ، ثُمَّ يَحْفُ الكُرْسِي مَنْابِرَ مِنْ ذَهَبٍ مَكَلَّلَةً بِالْجَوْهَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ النَّبِيُّونَ، فَيَجْلِسُونَ عَلَيْهَا».

وذكر ما ذكره يحيى بن سلام - صاحب التفسير المشهور - : حدثني المعلى بن هلال، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إن الكرسي الذي وسع السموات والأرض لَمَوْضِعُ القدمين، ولا يعلم قدر العرش إلا الذي خلقه).

وذكر من حديث أسد بن موسى، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء مسيرة خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه).

ثم قال: (باب الإيمان بالحجب).

قال: (ومن قول أهل السنة: أَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ بِالْحَجْبِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]). وذكر آثاراً في الحجب.

ثم قال في باب الإيمان بالنزول.

قال: (ومن قول أهل السنة: أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَيُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْدُوا فِيهِ حَدًّا). وذكر الحديث من طريق مالك وغيره.

إلى أن قال: (وأخبرني وهب عن ابن وضاح عن زهير بن عباد قال: من أدركت من - المشايخ: مالك، وسفيان الثوري، وفضيل بن عياض، وعيسى، وابن المبارك، ووكيع - كانوا يقولون: النزول حق).

قال ابن وضاح: وسألت يوسف بن عدي عن النزول، قال: (نعم أو من به ولا أحد فيه حدًا). وسألت عنه ابن معين فقال: (نعم أقر به ولا أحد فيه حدًا).

قال محمد: (وهذا الحديث يبين أن الله ﷻ على عرشه في السماء دون الأرض، وهو أيضاً بين في كتاب الله ﷻ وفي غير ما حديث عن رسول الله ﷺ قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ (١٦) أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً فستعلمون كيف نذير﴾ [الملك: ١٦-١٧]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ نَحْنُ مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

وذكر من طريق مالك قول النبي ﷺ للجارية: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «اعتقها فإنها مؤمنة».

قال: (والأحاديث مثل هذا كثيرة جداً، فسبحان من علمه بما في السماء كعلمه بما في الأرض، لا إله إلا هو العلي العظيم).

وقال قبل ذلك: (باب في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه) قال: (واعلم بأن أهل العلم بالله، وبما جاءت به أنبياءه ورسله، يرون الجهل بما لم يُخبر به تعالى عن نفسه علماً، والعجز عن ما لم يدع إليه إيماناً، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، على لسان نبيه ﷺ).

وقد قال تعالى - وهو أصدق القائلين - ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعِنَّا بِمَا قَالُوا بَلَىٰ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ الآية [الزمر: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [النور: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، ومثل هذا في القرآن كثير.

مثل ما ذكره أبو سليمان الخطّابي في رسالته المشهورة في «الغنية عن الكلام وأهله» قال: (فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله تعالى، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصدُ في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقتصر عنه.

والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حدوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا يدٌ وسمعٌ وبصرٌ وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه،
ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا
نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح
وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثبات الصفات؛ لأن التوقيف ورد بها،
ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء. وعلى هذا جرى
قول السلف في أحاديث الصفات) هذا كله كلام الخطابي.
وهكذا قال أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها أن مذهب
السلف على ذلك.

وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحوًا منه من العلماء من لا يحصى
عددهم مثل: أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيى بن عمار السجزيّ شيخ شيخ
الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، ومثل: أبي عثمان الصابوني شيخ
الإسلام، وأبي عمر بن عبد البر النمري - إمام المغرب - وغيرهم.

وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب «الحلية» في عقيدة له قال في أولها:
 (طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال: فمما اعتقدوه أن
 الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله عليه يقولون بها،
 ويشبونها من غير تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق
 بائون منه، لا يحل فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه دون
 أرضه وخلقه).

وقال الحافظ أبو نعيم في كتابه «محجة الواثقين ومدرجة الوامقين» تأليفه:
 (وأجمعوا أن الله فوق سمواته، عال على عرشه، مستو عليه، لا مستول عليه
 كما تقول الجهمية: إنه بكل مكان، خلافاً لما نزل في كتابه: ﴿ءَأَمِنُم مِّن فِي السَّمَاءِ
 أَن يَخِيفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
 وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

له العرش المستوي عليه، والكرسي الذي وسع السموات والأرض، وهو قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وكرسيه جسمٌ، والسموات السبع والأرضون السبع عند الكرسي كحلقة في أرض فلاة، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية، بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ، وأنه - تعالى وتقدس - يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده والملائكة صفاً صفاً، كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقاله النبي ﷺ، وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، فيغفر لمن يشاء من مذنبى الموحدين، ويعذب من يشاء، كما قال تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩].

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني - شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده - قال: (أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين).

قال فيها: (وإن الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، والاستواء معقول، والكيف فيه مجهول، وأنه **عَلَيْكَ** بائنٌ من خلقه، والخلق منه بائون، بلا حلول، ولا ممازجة، ولا اختلاط، ولا ملاصقة؛ لأنه الفرد البائن من الخلق الواحد الغني عن الخلق.

وإن الله **عَلَيْكَ** سميعٌ، بصيرٌ، عليمٌ، خبيرٌ، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء فيقول: **«هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر»**، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول، فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا) اهـ.

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال في كتاب «السنة»: (حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا إبراهيم بن الحارث - يعني العبادي - حدثنا الليث بن يحيى، قال: سمعت إبراهيم بن الأشعث، قال أبو بكر - هو صاحب الفضيل - قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: (ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؛ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَهٗ وَلَدٌ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ١-٤] فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه.

وكل هذا: النزول والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع. فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف. فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أو من برب يفعل ما يشاء).

فقال بعد ذكر حديث الوسوسة: (واعلم - رحمك الله - أن كل ما توهمه قلبك، أو سنع في مجاري فكرك، أو خطر في معارضات قلبك، من حسن أو بهاء، أو ضياء، أو إشراق، أو جمال، أو شبح مائل، أو شخص متمثل، فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع إلى قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، أي لا شبيهه ولا نظير ولا مساوي ولا مثل، أولم تعلم أنه تعالى لما تجلى للجبل تدكدك لعظم هيئته، وشامخ سلطانه، فكما لا يتجلى لشيء إلا اندك، كذلك لا يتوهمه أحد إلا هلك، فرد بما بين الله في كتابه من نفيه عن نفسه التشبيه والمثل والنظير والكفو.

فإن اعتصمت بها وامتنعت منه، أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب -
 تبارك وتعالى وتقدس - في كتابه وسنة رسوله محمد ﷺ فقال لك: إذا كان
 موصوفاً بكذا أو وصفته، أو جب لك التشبيه، فأكذبه؛ لأنه اللعين إنما يريد أن
 يستزلك ويغويك ويدخلك في صفات الملحدين الزائعين الجاحدين لصفة
 الرب تعالى.

فاعلم - رحمك الله تعالى - أن الله تعالى واحد لا كالأحاد، فردٌ صمدٌ
 لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) - إلى أن قال -: (خلصت له الأسماء
 السنية فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة
 كان منها خلياً، أو اسماً كان منه برياً تبارك وتعالى، فكان هادياً سيهدى،
 وخالقاً سيخلق، ورازقاً سيرزق، وغافراً سيغفر، وفاعلاً سيفعل، لم يحدث له
 الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل، فهو يسمّى به في جملة
 فعله كذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، بمعنى أنه سيجيء، فلم يستحدث الاسم بالمجيء، وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاء سيجيء، ويكون المجيء منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه؛ لأن ذلك فعل الربوبية، فتحسر العقول، وتنقطع النفس عند إرادة الدخول في تحصيل كيفة المعبود، فلا تذهب في أحد الجانبين، لا معطلاً، ولا مشبهاً، وارض لله بما رضي به لنفسه، وقف عند خبره لنفسه مسلماً، مستسلماً، مصداقاً، بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنفير).

إلى أن قال: (فهو تبارك وتعالى القائل: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠]، لا الشجرة، الجائي قبل أن يكون جائياً لا أمره المتجلي لأوليائه في المعاد؛ فتييض به وجوههم، وتفلج به على الجاحدين حججهم، المستوي على عرشه بعظمة جلاله، فوق كل مكان - تبارك وتعالى - الذي كلم موسى تكليماً، وأراه من آياته.

فسمع موسى كلام الله؛ لأنه قربه نجياً، تقدس أن يكون كلامه مخلوقاً، أو محدثاً، أو مربوباً، الوارث لخلقه، السميع لأصواتهم، الناظر بعينه إلى أجسامهم، يده مبسوطتان، وهما غير نعمته، خلق آدم بيده، ونفخ فيه من روحه - وهو أمره - تعالى وتقدس أن يحل بجسم، أو يمازج بجسم، أو يلاصق به، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، الشائي له المشيئة، العالم له العلم، الباسط يديه بالرحمة، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ليتقرب إليه خلقه بالعبادة، وليرغبوا إليه بالوسيلة، القريب في قربه من جبل الوريد، البعيد في علوه من كل مكان بعيد، ولا يُشَبَّه بالناس).

إلى أن قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]،
القائل: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ [١٦] أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي
السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [المملك: ١٦ - ١٧] تعالى وتقدس أن يكون في
الأرض كما هو في السماء، جل عن ذلك علواً كبيراً) هـ.

وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى «فهم القرآن» قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ وأن النسخ لا يجوز في الأخبار، قال: (لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وأسمائه وصفاته يجوز أن ينسخ منها شيء).

إلى أن قال: (وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عليا أن يخبر بعد ذلك أنها ذنية سفلى، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب، وأنه لا يبصر ما قد كان، ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له، ولا يتكلم، ولا الكلام كان منه، وأنه تحت الأرض لا على العرش، جل وعلا عن ذلك. فإذا عرفت ذلك واستيقنته: علمت ما يجوز عليه النسخ، وما لا يجوز، فإن تلوت آية في ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره؛ كقوله تعالى عن فرعون: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَأَمِنْتُ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١].

وقال: (قد تأول قوم أن الله عنى أن ينجيه ببدنه من النار، إذ آمن عند الغرق، وقالوا: إنما ذكر الله أن قوم فرعون يدخلون النار دونه، وقال: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وقال: ﴿وَحَاقَ بِئَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥]، ولم يقل بفرعون، قال: وهكذا الكذب على الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [النازعات: ٢٥]، وكذلك قوله: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت: ٣]. فأقرّ التلاوة على استئناف العلم من الله ﷻ عن أن يستأنف علماً بشيء؛ لأنه من ليس له علم بما يريد أن يصنعه لم يقدر أن يصنعه تجده ضرورة، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

قال: (وإنما قوله تعالى: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، إنما يريد حتى نراه، فيكون معلوماً موجوداً؛ لأنه غير جائز أن يكون يعلم الشيء معدوماً من قبل أن يكون، ويعلمه موجوداً كان قد كان، فيعلم في وقت واحد معدوماً موجوداً وإن لم يكن، وهذا محال).

وذكر كلاماً في هذا في الإرادة. إلى أن قال: (وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، ليس معناه أن يحدث له سمعاً، ولا تكلف لسمع ما كان من قولهم، وقد ذهب قوم من أهل السنة أن لله استماعاً حادثاً في ذاته، فذهبوا إلى أن ما يعقل من الخلق أنه يحدث منهم علم سمع لما كان من قول؛ لأن المخلوق إذا سمع حدث له عقد فهم عما أدركته أذنه من الصوت، وكذلك قوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]، لا يستحدث بصراً محدثاً في ذاته، وإنما يحدث الشيء، فيراه مكوناً كما لم يزل يعلمه قبل كونه).

إلى أن قال: (وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿يُدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وذكر الآلهة أن لو كان معه آلهة لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً إلى طلبه حيث هو، فقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلهةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].
قال أبو عبد الله: فلن ينسخ ذلك لهذا أبداً.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية [المجادلة: ٧]، فليس هذا بناسخ لهذا، ولا هذا ضد لذلك.

واعلم أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذاته، فيكون في أسفل الأشياء، وينتقل فيها لاستفعالها، ويتبعض فيها على أقدارها، ويزول عنها عند فنائها، جل وعز عن ذلك، وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال، فزعموا أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائناً، كما هو على العرش، لا فرق بين ذلك عندهم ثم أحالوا في النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم ما نفوه؛ لأن كل من يثبت شيئاً في المعنى ثم نفاه بالقول، لم يغن عنه نفيه بلسانه، واحتجوا بهذه الآيات أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائن، ثم نفوا معنى ما أثبتوه، فقالوا: لا كالشيء في الشيء.

قال أبو عبد الله: (أما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿فَسَيَرَىٰ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]، و﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، فإنما معناه حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً، ويسمعه مسموعاً، ويبصره مبصراً لا على استحداث علم ولا سمع ولا بصر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا﴾ [الإسراء: ١٦]: إذا جاء وقت كون المراد فيه. وأن قوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ الآية [الأنعام: ١٨]، ﴿ءَأَمِنُم مِّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِذَا لَا بُدَّ لِي إِلَى الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، فهذا وغيره مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها، منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية؛ لأنه أبان في هذه الآيات أنه أراد أن ذاته بنفسه فوق عباده.

وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]،
وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. فبين عروج الأمر وعروج
الملائكة، ثم وصف وقت صعودها بالارتفاع صاعدة إليه، فقال: ﴿فِي يَوْمٍ
كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، فقال صعودها إليه، وفصله من قوله:
﴿إِلَيْهِ﴾ كقول القائل: اصعد إلى فلان في ليلة أو يوم وذلك أنه في العلو وإن
صعودك إليه في يوم، فإذا صعدوا إلى العرش، فقد صعدوا إلى الله ﷻ، وإن
كانوا لم يروه، ولم يساوه في الارتفاع في علوه، فإنهم صعدوا من الأرض
وعرجوا بالأمر إلى العلو قال تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ولم
يقل: عنده.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُنِ ابْنِ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦)
أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، ثم استأنف الكلام
فقال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]، فيما قال لي إن إلهه فوق السموات.

فبينَّ الله ﷻ أن فرعون ظن بموسى أنه كاذب فيما قال، وعمد لطلبه، حيث قاله مع الظن بموسى أنه كاذب، ولو أن موسى قال: إنه في كل مكان بذاته، لطلبه في بيته أو في بدنه أو حشَّه، فتعالى الله عن ذلك، ولم يجهد نفسه ببيان الصرح.

قال أبو عبد الله: (وأما الآية التي يزعمون أنها قد وصلها - ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه - فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] فأخبر بالعلم، ثم أخبر أنه مع كل مناج، ثم ختم الآية بالعلم بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]. فبدأ بالعلم، وختم بالعلم، فبينَّ أنه أراد أنه يعلمهم حيث كانوا، لا يخفون عليه، ولا يخفى عليه مناجاتهم ولو اجتمع القوم في أسفل وناظر إليهم في العلو، فقال: إني لم أزل أراكم، وأعلم مناجاتكم، لكان صادقاً - ولله المثل الأعلى أن يشبه بالخلق -.

فإن أبوا إلا ظاهر التلاوة، وقالوا: هذا منكم دعوى، خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة؛ لأن من هو مع الاثنين أو أكثر، هو معهم لا فيهم، ومن كان مع شيء، فقد خلا منه جسمه وهذا خروج من قولهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، لأن ما قرب من الشيء ليس هو في الشيء، ففي ظاهر التلاوة على دعواهم أنه ليس في حبل الوريد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، لم يقل في السماء، ثم قطع، كما قال: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ثم قطع، فقال: ﴿أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، يعني: إله أهل السماء وإله أهل الأرض، وذلك موجود في اللغة؛ تقول: فلان أمير في خراسان، وأمير في بلخ، وأمير في سمرقند، وإنما هو في موضع واحد، ولا يخفى عليه ما وراءه، فكيف العالي فوق الأشياء لا يخفى عليه شيء من الأشياء يدبره، فهو إله فيهما إذ كان مدبرا لهما، وهو على عرشه فوق كل شيء تعالى عن الأشباه والأمثال) اهـ.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» قال في آخر خطبته: (فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله ﷻ، ومعرفة أسمائه وصفاته، وقضائه، قولاً واحداً، وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك حتى قال: «عليكم بستي» وذكر الحديث. وحديث «لعن الله من أحدث حدثاً أو **أوى محدثاً**» وقال: فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم؛ إذ لم يختلفوا - بحمد الله تعالى - في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا، كما نقل سائر الاختلاف، فاستقرَّ صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم، حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقرَّ صحة ذلك عند العلماء المعروفين، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرناً؛ لأن الاختلاف كان في الأصل عندهم كفر، ولله المنة.

ثم إني قائل - وبالله أقول - إنه لما أحدثوا في أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين، فخاضوا في ذلك من لم يعرفوا بعلم الآثار، ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار، وصار معولهم على أحكام هواجس النفوس المستخرجة من سوء الطوية ما وافق على مخالفة السنة، والتعلق منهم بآيات لم يسعدهم الكلام فيها، فتأولوا على أهوائهم، وصححوا بذلك مذاهبهم احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين، ومآخذ المؤمنين، ومنهاج الأولين؛ خوفاً من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذر رسول الله ﷺ أمته، ومنع المستجيبين له حتى حذرهم).

ثم ذكر أبو عبد الله خروج النبي ﷺ وهم يتنازعون في القدر وغضبه.

وحديث: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته»، وحديث: «ستفترق أمتي

على ثلاث وسبعين فرقة»، وأن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه.

ثم قال: (فلزم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان، المعروفين بنقل الأخبار ممن لم يقبل المذاهب المحدثه، فيتصل ذلك قرناً بعد قرن ممن عُرفوا بالعدالة والأمانة، الحافظين على الأمة ما لهم وما عليهم من إثبات السنة).

إلى أن قال: (فأول ما نبتدئ به ما أوردنا هذه المسألة من أجلها، ذكر أسماء الله وصفاته مما ذكر الله ﷻ في كتابه، وما بين ﷻ من صفاته في سنته، وما وصف به ﷻ نفسه مما سنذكر قول القائلين بذلك مما لا يجوز لنا في ذلك أن نرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك، ومما قد أمرنا بالاستسلام له).

إلى أن قال: (ثم إن الله ﷻ تعرف إلينا بعد إثبات الوحدانية والإقرار بالألوهية: أن ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق، بما بدأ به من أسمائه وصفاته، وأكد ﷻ بقوله، فقبلوا منه كقبولهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله لا إله إلا الله).

فقد صح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفساً، وأثبت له الرسول ﷺ ذلك، فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر به عن نفسه ويكون ذلك مبنياً على ظاهر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ثم قال: (فعلى المؤمنين خاصتهم وعامتهم قبول كل ما ورد عنه ﷺ بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به ﷺ، وإن مما قص الله علينا في كتابه، ووصف به نفسه، ووردت السنة بصحة ذلك أن قال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

ثم قال عقيب ذلك: (﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] وبذلك دعاه ﷺ: «أنت نور السموات والأرض»، ثم ذكر حديث أبي موسى: «حجابه النور - أو النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» وقال: (سبحات وجهه: جلاله ونوره)، نقله عن الخليل وأبي عبيد، وقال: (قال عبد الله بن مسعود: نور السموات والأرض من نور وجهه).

ثم قال: (فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي ﷺ متداولاً في الأقوال، ومحفوظاً في الصدور، لا ينكر خلف عن السلف، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة، مدونة في كتبهم إلى أن حدث في آخر الأمة من قتل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله ﷺ عن مجالستهم ومكالمتهم، وأمرنا أن لا نعود مرضاهم، ولا نشيع جنازتهم، فقصده هؤلاء إلى هذه الروايات، فضربوها بالتشبيه، وعمدوا إلى الأخبار، فعملوا في دفعها إلى أحكام المقاييس، وكفروا المتقدمين، وأنكروا على الصحابة والتابعين، وردوا على الأئمة الراشدين، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل.

ثم ذكر المأثور عن ابن عباس، وجوابه لنجدة الحروري. ثم ذكر حديث الصورة وذكر أنه صَنَّفَ فيه كتاباً مفرداً واختلاف الناس في تأويله.

ثم قال: (وسنذكر أصول السنة، وما ورد من الاختلاف فيما نعتقده فيما خالفنا فيه أهل الزيغ، وما وافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبتة - إن شاء الله تعالى -).

ثم ذكر الخلاف في الإمامة، واحتج عليها، وذكر اتفاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق رضي الله عنه، وأنه أفضل الأمة.

ثم قال: (وكان الاختلاف في خلق الأفعال، هل هي مقدره أم لا؟)، وقال: (قولنا فيها أن أفعال العباد مقدره معلومه)، وذكر إثبات القدر.

ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر، ومسألة الأسماء والأحكام، وقال: (قولنا فيهم: إنهم مؤمنون على الإطلاق، وأمرهم إلى الله تعالى، إن شاء عذبهم، وإن شاء عفا عنهم).

ثم قال: (واعلم - رحمك الله - أني ذكرت أحكام الاختلاف على ما ورد من ترتيب المُحَدِّثِينَ في كل الأزمنة. وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود، فنقول ونعتقد: أن الله ﷻ له عرش، وهو على عرشه فوق سبع سمواته، بكمال أسمائه وصفاته، كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ولا نقول: إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه؛ لأنه عالم بما يجري على عباده).

إلى أن قال: (ونعتقد أن الله تعالى خلق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء).

إلى أن قال: (ونعتقد أن النبي ﷺ عرج بنفسه إلى سدرة المنتهى).

إلى أن قال: (ونعتقد أن الله قبض قبضتين، فقال: «هُؤْلَاءُ لِلْجَنَّةِ، وَهُؤْلَاءُ لِلنَّارِ»).

ونعتقد أن للرسول ﷺ حوضاً، ونعتقد أنه أول شافع، وأول مشفع)، وذكر الصراط، والميزان، والموت، وأن المقتول قُتِلَ بأجله، واستوفى رزقه.

إلى أن قال: (ومما نعتقد أن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، فيسقط يده فيقول: «ألا هل من سائل»). الحديث، وليلة النصف من شعبان، وعشية عرفة) وذكر الحديث في ذلك. قال: (ونعتقد أن الله تعالى كلم موسى تكليماً، واتخذ إبراهيم خليلاً، وأن الحُلة غيرُ الفقر، لا كما قال أهل البدع.

ونعتقد أن الله تعالى خَصَّ محمداً ﷺ بالرؤية، واتخذ خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً.

ونعتقد أن الله تعالى اختص بمفاتيح خمس من الغيب، لا يعلمها إلا الله ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ الآية [لقمان: ٣٤].

ونعتقد المسح على الخفين، ثلاثاً للمسافر، ويوماً وليلةً للمقيم.

ونعتقد الصبر على السلطان من قريش؛ ما كان من جور أو عدل، ما أقام الصلاة من الجمع والأعياد، والجهاد معهم ماض إلى يوم القيامة، والصلاة في الجماعة حيث ينادى لها واجب إذا لم يكن عذر مانع، والترابيح سنة، ونشهد أن من ترك الصلاة عمداً فهو كافر، والشهادة والبراءة بدعة، والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة، ولا نُنَزِّلُ أحداً جنةً ولا ناراً حتى يكون الله ينزلهم، والمراء والجدال في الدين بدعة.

ونعتقد أن ما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ أمرهم إلى الله، ونترحم على عائشة، ونترضى عنها.

والقول في اللفظ والملفوظ؛ وكذلك في الاسم والمسمى بدعة، والقول في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة.

ثم قال: (وأنه تعالى يُرى في الآخرة كما أخبر في كتابه، وذكره رسوله ﷺ). فهذا قولنا وقول أئمتنا دون الجهال من أهل الغباوة فينا .

وإن مما نعتقد أن الله حرم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وذكر ذلك في حجة الوداع، فمن زعم أنه يبلغ مع الله درجة يبيح الحق له ما حظر على المؤمنين - إلا المضطر على حال يلزمه إحياء النفس - وإن بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادة؛ فذلك كفر بالله، والقائل بذلك قائل بالإباحة، وهم المنسلخون من الديانة.

وإن مما نعتقد ترك إطلاق العشق على الله تعالى)، وبين أن ذلك لا يجوز؛ لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به، وقال: (أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفيما نص الله من ذكر المحبة كفاية .

وأن مما نعتقده: أن الله لا يَحِلُّ في المرئيات، وأنه المتفرد بكمال أسمائه وصفاته، بائنٌ من خلقه، مستوٍ على عرشه، وأن القرآن كلامه غير مخلوق، حيث ما تُلِيَّ وَحُفِظَ وَدُرِسَ.

ونعتقد: أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً، واتخذ نبينا محمداً ﷺ خليلاً وحبیباً، والخلة لهما منه على خلاف ما قاله المعتزلة: أن الخلة الفقر والحاجة).

إلى أن قال: (والخلة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف والتشبيه، وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليهم الكيف، فأما صفات الله تعالى فمعلومة في العلم، وموجودة في التعريف، قد انتفى عنها التشبيه، فالإيمان به واجب، وحسم الكيفية عن ذلك ساقط .

ومما نعتقده: أن الله تعالى أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرّم الله الغش والظلم، وأنّ من قال بتحريم المكاسب، فهو ضال مضل مبتدع؛ إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء، وإنما حرم الله ورسوله ﷺ الفساد، لا الكسب والتجارة؛ فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة.

وإن مما نعتقده: أن الله لا يأمر بأكل الحلال، ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات؛ لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة، والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال، والناس يتقلبون في الحرام، فهو مبتدع ضال، إلا أنه يقل في موضع، ويكثر في موضع، لا أنه مفقود من الأرض.

ومما نعتقده: أنا إذا رأينا مَنْ ظاهره جميل، لا ننتهمه في مكسبه وماله وطعامه، جائز أن يؤكل طعامه، والمعاملة في تجارته، فليس علينا الكشف عن ماله، فإن سأل سائل على سبيل الاحتياط جاز، إلا من داخل الظلْمَة. ومن لا ينزع عن الظلم، وأخذ الأموال بالباطل، ومعه غير ذلك: فالسؤال والتوقي؛ كما سأل الصديق غلامه، فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن تلك الأموال فاختلطاً، فلا يطلق عليه اسم الحلال، ولا الحرام، إلا أنه مشتبّه، فمن سأل استبرأ لدينه، كما فعل الصديق. وأجاز ابن مسعود وسلمان رضي الله عنهما، وقالوا: (كُلْ مِنْهُ، وَعَلِيهِ التَّبَعَةُ). والناس طبقات، والدين: الحنيفية السمحة .

وأن مما نعتقده: أن العبد ما دام أحكام الدار جارية عليه، فلا يسقط عنه الخوف والرجاء، فكل من ادعى الأمن، فهو جاهل بالله، وبما أخبر به عن نفسه ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقد أفردت كشف عوار كل من قال بذلك.

ونعتقد أن العبودية لا تسقط عن العبد ما عقل وعلم ما له وما عليه مميزاً على أحكام القوة والاستطاعة؛ إذ لم يُسقط الله ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، ومن زعم أنه قد خرج من رِقِّ العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المبدئية بعلائق الآخريّة، فهو كافر لا محالة، إلا من اعتراه علة، أو آفة، فصار معتوهاً، أو مجنوناً، أو مبرسماً وقد اختلط في عقله، أو لحقه غشية، ارتفع عنه أحكام العقل، وذهب عنه التمييز والمعرفة، فذلك خارج عن الملة، مفارق للشريعة.

ومن زعم الإشراف على الخلق حتى يعلم مقاماتهم ومقدارهم عند الله - بغير الوحي المنزل من قول الرسول ﷺ - فهو خارج عن الملة. ومن ادعى أنه يعرف مآل الخلق ومنقلبهم، وأنهم على ماذا يموتون ويختم لهم - بغير الوحي من قول الله ﷻ وقول رسوله ﷺ - فقد باء بغضب من الله.

والفراصة حق على أصول ذكرناها، وليس ذلك مما سَمَّيناه في شيء.

ومن زعم أن صفاته قائمة بصفاته - ويشير في ذلك إلى غير الأيد والعصمة والتوفيق والهداية - وأشار إلى صفاته **عَلَيْكَ** القديمة، فهو حلولي قائل باللاهوتية والالتحام، وذلك كفر لا محالة .

ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة، ومن قال: إنها غير مخلوقة، فقد ضاهى قول النصراني - النسطورية - في المسيح، وذلك كفر بالله العظيم.

ومن قال: إن شيئاً من صفات الله **عَلَيْكَ** حالاً في العبد، وقال بالتبويض على الله، فقد كفر، والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ولا حالاً في مخلوق، وأنه كيفما تُليّ وُقِرِّئَ وحُفِظَ، فهو صفة الله **عَلَيْكَ**، وليس الدرس من المدرس، ولا التلاوة من المتلو؛ لأنه **عَلَيْكَ** بجميع أسمائه وصفاته غير مخلوق، ومن قال بغير ذلك فهو كافر .

ونعتقد أن القراءة الملحنة بدعة وضلالة.

وأن القصائد بدعة، ومجراها على قسمين: فالحسن من ذلك مِنْ ذِكْرِ
آلاء الله ونعمائه، وإظهار نعت الصالحين، وصفة المتقين، فذلك جائز، وتركه
والاشتغال بذكر الله والقرآن والعلم أولى به، وما جرى على وصف المرثيات،
ونعت المخلوقات، فاستماع ذلك على الله كفر، واستماع الغناء والرباعيات
على الله كفر، والرقص بالإيقاع ونعت الرقاصين على أحكام الدين فسق،
وعلى أحكام التواجد والغناء لهُو ولعب.

وحرام على كل من سمع القصائد والرباعيات الملحنة الجاري بين أهل
الأطباع على أحكام الذِّكْرِ إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد، ومعرفة
أسمائه وصفاته، وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك، مما لا يليق به **عَبَّك**، مما هو
منزه عنه، فيكون استماعه كما قال تعالى: **﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾**
الآية [الزمر: ١٨].

والذي نختر: قول أئمتنا: ترك المراء في الدين، والكلام في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، ومن زعم أن الرسول ﷺ واسط يؤدي، وأن المرسل إليهم أفضل، فهو كافر بالله، ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر) اهـ .

ومن متأخريهم: الشيخ الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال في كتاب «الغنية»: (أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار؛ فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد) إلى أن قال: (وهو بجهة العلو، مستوٍ على العرش، محتوٍ على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان؛ بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: (وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف)، وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا.

ولو ذكرت ما قاله العلماء في هذا لطال الكتاب جداً.

وقال أبو عمر بن عبد البر: (رؤينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ومعمر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمروها كما جاءت).

قال أبو عمر: (ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات، أو جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فهو علم يدان به، وما أحدث بعدهم، ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم، فهو بدعة وضلالة).

وقال في «شرح الموطأ» لَمَّا تَكَلَّمَ عَلِيُّ حَدِيثَ النُّزُولِ قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ طَرَقٍ سِوَى هَذِهِ، مِنْ أَحْبَابِ الْعَدُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَيَّ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، كَمَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ مِنْ حُجَّتِهِمْ عَلَيَّ الْمَعْتَزَلَةَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ).

قال: (والدليل على صحة قول أهل الحق قول الله) - وذكر بعض الآيات - إلى أن قال: (وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم).

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: (أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حُمِلَ عَنْهُمْ التَّأْوِيلُ، قَالُوا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: 7]، هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَعَلِمَهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ).

وقال أبو عمر أيضاً: (أهل السنة مجتمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز، إلا إنهم لا يَكَيِّفون شيئاً من ذلك ولا يحدُّون فيه صفة محصورة.

وأما أهل البدع - الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج - فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعم أنَّ من أقرَّ بها مشبهٌ، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وهم أئمة الجماعة). هذا كله كلام ابن عبد البر - إمام أهل المغرب - .

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي - مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذبه عنهم - قال في كتاب «الأسماء والصفات»: (باب ما جاء في إثبات اليمين صفتين - لا من حيث الجارحة - لورود خبر الصادق به، قال الله تعالى: ﴿يَا بَلَيْسَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال:

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: (لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبّه بسائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما رُوِيَ عن الإمام أحمد وسائر الأئمة).

وذكر بعض كلام الزهري، ومكحول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، والفضيل بن عياض، ووكيعة، وعبد الرحمن بن مهدي، وأسود بن سالم، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طول.

إلى أن قال: (ويدل على إبطال التأويل: أنّ الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً، لكانوا إليه أسبق لِمَا فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة).

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم - صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام - في كتابه الذي صنّفه في «اختلاف المصلين، ومقالات الإسلاميين»، وذكر فرق الروافض، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم.

ثم قال: (مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث جملة: قول أصحاب الحديث وأهل السنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاء عن الله تعالى، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون شيئاً من ذلك، وأنّ الله واحدٌ أحدٌ، فردٌ صمدٌ، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وأن له يدين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿خَلَقَتْ يَدَايَ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن له وجهاً كما قال: ﴿وَبَعَثَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وذكر قولهم في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء، إلى أن قال: (ويقرون بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا يقولون مخلوق، ولا غير مخلوق، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار). إلى أن قال: (وينكرون الجدل والمراء في الدين، والخصومة فيه، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل، ويتنازعون فيه من دينهم، ويسلمون للروايات الصحيحة، ولما جاءت به الآثار التي جاءت بها الثقات عدلاً عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ، لا يقولون: كيف، ولا لِمَ؟ لأن ذلك بدعة).

إلى أن قال: (ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]).

إلى أن قال: (ويرون مجانبه كل داع إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في الفقه، مع الاستكانة والتواضع، وحسن الخلق، مع بذل المعروف، وكف الأذى، وترك الغيبة، والنميمة، والسعاية، وتفقد المآكل والمشارب. قال: فهذه جملة ما يأمرون به، ويستسلمون إليه، ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو المستعان).

وقال الأشعري أيضاً في اختلاف أهل القبلة في العرش: فقال: (قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وأنه استوى على العرش؛ كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ولا نتقدم بين يدي الله في القول؛ بل نقول استوى بلا كيف، وأنَّ له وجهاً كما قال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنَّ له يدين كما قال: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأنَّ له عينين كما قال: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب، أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ.

وقالت المعتزلة: إن الله استوى على العرش بمعنى: استولى، وذكر مقالات أخرى .

وقال أيضاً أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه «الإبانة في أصول الديانة» وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه. فقال: (فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة: فإن قال قائل: قد أنكروا قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة؛ فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكلام ربنا، وسنة نبينا، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أبو عبد الله أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين؛ فرحمة الله عليه من إمام مقدّم، وجيل معظّم، وكبير مفهّم.

وجملة قولنا: أنا نفرّ بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وبما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نردُّ من ذلك شيئاً، وأن الله واحد لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأن الله مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]،
وأنَّ له وجهاً كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنَّ
له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿لَمَّا خَلَقَتْ بَيْدَى﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلَّ يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ يُفِقُّ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأنَّ له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي
بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنَّ من زعم أن أسماء الله غيرُه كان ضالاً، وذكر نحواً مما ذكر في الفرق،
إلى أن قال: (ونقول: إنَّ الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيماناً،
وندين بأن الله يقبل القلوب، وأن القلوب بين إصبعين من أصابع الله ﷻ،
وأنه ﷻ يضع السموات على أصبع، والأرضين على أصبع كما جاءت الرواية
عن رسول الله ﷺ). إلى أن قال: (وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص،
ونسلم للروايات الصحيحة عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات، عدلاً عن
عدل حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ).

ثم تكلم على أن الله يُرى، واستدل على ذلك، ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق، واستدل على ذلك، ثم تكلم على من وقف في القرآن، وقال: لا أقول: إنه مخلوق، ولا غير مخلوق، ورد عليه .

ثم قال: (باب ذكر الاستواء على العرش). فقال: (إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول إن الله مستوٍ على عرشه كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وقد قال الله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر:١٠]، وقال تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]، وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة:٥]، وقال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر:٣٦ - ٣٧]، كَذَّبَ موسى في قوله: إن الله فوق السموات.

ثم قال: (فصل: وقد قال قائلون من المعتزلة، والجهمية، والحرورية: إن معنى قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، أنه استولى وقهر وملك، وأن الله ﷻ في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، فلو كان كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله قادر على كل شيء، والأرض فالله قادر عليها، وعلى الحشوش، وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء - وهو ﷻ مستول على الأشياء كلها - لكان مستوياً على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحشوش والأقذار؛ لأنه قادر على الأشياء مستولٍ عليها، وإذا كان قادراً على الأشياء كلها ولم يَجْزُ عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستوٍ على الحشوش والأخلية، لم يَجْزُ أن يكون الاستواء على العرش بمعنى: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يخص العرش دون الأشياء كلها)، وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل .

ثم قال: (باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين)، وذكر الآيات في ذلك، ورد على المتأولين بكلام طويل لا يتسع هذا الموضوع لحكايته؛ مثل قوله: فإن سئلنا: أتقولون إن لله يدين؟

قيل: نقول ذلك، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته»، وقد جاء في الخبر المأثور عن النبي ﷺ: «أن الله خلق آدم بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده».

وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب؛ أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويريد بها النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهوماً في كلامها، ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني به النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿يَدَيَّ﴾ النعمة). وذكر كلاماً طويلاً في تقرير هذا ونحوه.

قال: فإن قال: فهل تقولون: إنه في كل مكان؟

قيل له: معاذ الله؛ بل هو مستوٍ على عرشه، كما أخبر في كتابه، فقال:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ
الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ [الملك: ١٦].

قال: ولو كان في كل مكان، لكان في بطن الإنسان وفمه، والحشوش،
والمواضع التي يُرْغَبُ عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها
ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يُرْغَبُ إليه إلى
نحو الأرض، وإلى خلفنا، وإلى يميننا، وإلى شمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون
على خلافه وتخطئة قائله).

وقال أيضاً في هذا الكتاب: (صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرضا).

وقال في كتاب «التمهيد» كلاماً أكثر من هذا، وكلامه وكلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن تطلَّبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام .

وملاك الأمر: أن يهب الله للعبد حكمةً وإيماناً؛ بحيث يكون له عقل ودين، حتى يفهم ويدين، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء؛ ولكن كثيراً من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم، ومتوهماً أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم.

ثم هم - مع هذا - مخالفون لأسلافهم، غير متبعين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهدى الذي يجدونه في كلام أسلافهم، لرجي لهم - مع الصدق في طلب الحق - أن يزدادوا هدى، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يستمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شبهة من اليهود الذين قال الله فيهم:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

فإن اليهود قالوا: لا نؤمن إلا بما أنزل علينا، قال الله لهم: فلم قتلتم الأنبياء من قبل إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم يقول سبحانه: لا ما جاءكم به أنبياءكم تتبعون، ولا ما جاءكم به سائر الأنبياء تتبعون، ولكن إنما تتبعون أهواءكم، فهذا حال من لم يتبع الحق، لا من طائفته، ولا من غيرهم، مع كونه يتعصب لطائفة دون طائفة بلا برهان من الله ولا بيان.

وكذلك قال أبو المعالي الجويني في كتاب «الرسالة النظامية»: (اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر؛ فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في أي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردّها، وتفويض معانيها إلى الرب.

قال: والذي نرتضيه رأياً، وندين الله به عقداً: اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أنّ إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستندٌ معظم الشريعة.

وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها - وهم صفة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها - .

فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً: لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المُحدَثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تبارك وتعالى، فَلْيُجْرِ آيَةَ الاستواء والمجيء، وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول ﷺ - كخبر النزول وغيره - على ما ذكرناه).

قلت: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل مَنْ ذكرنا شيئاً من قوله - من المتكلمين وغيرهم - نقول بجميع ما يقوله في هذا وغيره، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به.

وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول في كلامه المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في سننه: (اقبلوا الحق من كل من جاء به؛ وإن كان كافراً - أو قال فاجراً - واحذروا زيغة الحكيم). قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: (إن على الحق نوراً) أو كلاماً هذا معناه.

فأما تقرير ذلك بالدليل، وإمارة ما يعرض من الشبه، وتحقيق الأمر على وجه يخلص إلى القلب ما يرد به من اليقين، ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهام، فما تتسع له هذه الفتوى، وقد كتبت شيئاً من ذلك قبل هذا، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا، وربما أكتب - إن شاء الله - في ذلك ما يحصل به المقصود.

وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت، فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسمة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى؛ فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو والنجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي؛ لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضوع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردّها - وإن امتاز كل موضع بخاصية - فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب **عَلَى** مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها.

ونظيرها من بعض الوجوه: الربوبية والعبودية، فإنها وإن اشتركت في أصل الربوبية والتعبيد، فلما قال: **﴿يَرْبِّ الْعَالَمِينَ﴾** (١٢١) **﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾** [الأعراف: ١٢١ - ١٢٢] كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره: فقد ربّه وربّاه، ربوبية وتربية أكمل من غيره.

وكذلك قوله: **﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾** [الإنسان: ٦]، و **﴿سُبْحَانَ**

الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

فإن العبد تارة يُعنى به المعبد، فيعم الخلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وتارة يُعنى به العابد فيخص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علماً وحالاً، كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مشككة؛ لتشكك المستمع فيها، هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة، أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط؟ والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعاً مختصاً من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ. ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات - كإضافة الربوبية مثلاً - وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط، لا حقيقة ولا مجازاً؛ علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف.

ثم من توهم أن كون الله في السماء؛ بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه، فهو كاذب إن نقله عن غيره، وضال إن اعتقده في ربه، وما سمعنا أحداً يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن أحدٍ، ولو سئل سائر المسلمين: هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله: إن الله في السماء: أن السماء تحويه؛ لبادر كل واحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا.

وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يُجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله، بل عند المسلمين: أن الله في السماء، وهو على العرش واحد؛ إذ السماء إنما يراد به العلو، فالمعنى: أن الله في العلو لا في السفلى، وقد عَلِمَ المسلمون أن كرسية سبحانه وسع السماوات والأرض، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خلق من مخلوقات الله، لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يُتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه؟

وقد قال سبحانه: ﴿وَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقال تعالى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] بمعنى (على) ونحو ذلك، وهو كلامٌ عربيٌّ حقيقةً لا مجازاً، وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة.

وكذلك قوله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبَلَ وَجْهَهُ فَلَا يَبْصُقُ قَبْلَ وَجْهِهِ» الحديث حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش وهو قَبَلَ وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات؛ فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء، أو يناجي الشمس والقمر، لكانت السماء والشمس والقمر فوقه، وكانت أيضاً قَبَلَ وجهه.

وقد ضرب النبي ﷺ المثل بذلك - ولله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه، لا تشبيه الخالق بالمخلوق - فقال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مُخْلِياً به». فقال له أبو رَزِين العَقِيلِي: كيف يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي ﷺ: «سَأُنْبِتُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلاءِ اللَّهِ؛ هذا القمر، كلكم يراه مُخْلِياً به وهو آية من آيات الله، فالله أكبر» أو كما قال النبي ﷺ.

وقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»، فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهاً للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه، كلُّ يراه فوقه قِبَلَ وجهه، كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلاً. ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد.

واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف: إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل، فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المُحَدَّثِينَ؛ مثل: أن يراد بكون الله (قَبْلَ وجه المصلي): أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، وأنَّ (الله معنا): ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد. ومن قال: إن مذهب السلف: أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ في إطلاق القول في أن هذا ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا هو المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضوع. اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار، معذوراً في هذا الإطلاق.

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية. وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر: أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى.

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غير مراد عندهم: أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً، أو جوازاً خارجياً: غير مراد، فقد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل - لا نصاً ولا ظاهراً - أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة.

والله يعلم أنني - بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف - ما رأيت كلام أحد منهم يدل - لا نصاً، ولا ظاهراً، ولا بالقرائن - على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيت: أن كثيراً من كلامهم يدل - إما نصاً، وإما ظاهراً - على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة؛ بل الذي رأيت: أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحداً منهم نفاهاً، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي - شيخ البخاري - : (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً).

وكانوا إذا رأوا الرجلَ قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات ، قالوا: هذا جهمي معطل، وهذا كثير جداً في كلامهم؛ فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً - كذباً منهم وافتراءً - حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - بذلك، حتى قال ثمامة بن أشرس من رؤساء الجهمية: (ثلاثة من الأنبياء مشبهة؛ موسى حيث قال: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا فِئْتَنُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وعيسى حيث قال: ﴿تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمد ﷺ حيث قال: «ينزل ربنا»).

وحتى إن جلَّ المعتزلة تُدخل عامة الأئمة مثل: مالك، وأصحابه، والثوري، وأصحابه، والأوزاعي، وأصحابه، والشافعي، وأصحابه، وأحمد، وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وغيرهم في قسم المشبهة.

وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً سماه: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة» ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذه الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه - يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها.

فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم سُكَاكًا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية، ونوابت، وغثاء، وغُثْرًا، إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارةً مجنوناً، وتارةً شاعراً، وتارةً كاهناً، وتارةً مفترياً. قالوا: وهذا علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقاداً واقتصاداً، وقولاً وعملاً، فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة - وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة - فكذلك التابعون له على بصيرة، الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات، باطناً وظاهراً.

قسمان يقولان: تُجرى على ظواهرها.

وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها.

وقسمان يسكتون.

أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين،
فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

والثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر
اسم: العليم، والقدير، والرب، والإله، والموجود، والذات، ونحو ذلك، على
ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق: إما
جوهر محدث، وإما عرض قائم به.

والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها؛ القطع بالطريقة الثابتة كآيات والأحاديث الدالة على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق عرشه، وتُعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، دلالة لا تحتمل النقيض، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نوراً، فما له من نور.

ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قام يصلي من الليل يقول: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»، وفي رواية لأبي داود: وكان يكبر في صلاته، ثم يقول ذلك.

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله، وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين: انفتح له طريق الهدى.

ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهاناً هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بألفاظ مشتركة.

ثم إن ذلك إذا رُكِّب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم - أو همت الغرّ ما يوهمه السراب للعطشان - ازداد إيماناً وعلماً بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً، وبقدره أعرف.

فأما المتوسط من المتكلمين، فيُخاف عليه ما لا يُخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاء نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاء قد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، وأما المتوسط، فمتوهم، بما يتلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمه تهويلاً.

وقد قال الناس: أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي. هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان.

ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم هم في الغالب في ﴿قَوْلٍ مُخْتَلَفٍ﴾ ﴿يُؤْفِكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨ - ٩]، يعلم الذكي منهم العاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست بيينة، وإنما هي كما قيل فيها:
حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسرٌ مكسورٌ

ويعلم العليم البصير أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رحمته الله حيث قال: (حكمتي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام).

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر - والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم - رحمتهم ورفقت بهم؛ أوتوا ذكاءً وما أوتوا زكاءً، وأعطوا علوماً وما أعطوا فهوماً، وأعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة، ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْعَادُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

ومن كان عليمًا بهذه الأمور: تبين له بذلك حِذْقُ السلف وعلمهم
 وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذموا أهله وعابوهم، وعلموا
 أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزد من الله إلا بعداً.

فنسأل الله العظيم أن يهدينا صراطه المستقيم

صراط الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



النظائر
AL-NAZAER

مطبعة النظائر

هاتف: ٢٤٧٤٤٧٤٠ - فاكس: ٢٤٧١٦٩٩٣

www.nazaer.com

قال شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

(أما بعد فإنني كنت سئلت من مدة طويلة، بُعِدَ سنة تسعين وستمئة عن الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله، في فتيا قدمت من حماة، فأحلت السائل على غيري، فذكر أنهم يريدون الجواب مني لأبد، فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر والعصر، وذكرت فيه مذهب السلف والأئمة المبني على الكتاب والسنة، المطابق لفطرة الله التي فطر الناس عليها، ولمّا يعلم بالأدلة العقلية، التي لا تغليط فيها، وبينت ما يجب من مخالفة الجهمية المعطلة؛ ومن قابلهم من المشبهة الممثلة، إذ مذهب السلف والأئمة: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل).

(بيان تليس الجهمية) (١/٤-٥)